

في مواجهة تهويد الأرض

قيس يوسف ناصر*

مشاريع البلديات الجديدة في إسرائيل:

بين ادعاء التطوير وحقيقة التهويد

تعالج هذه المقالة مخططات الإسكان الحكومية في منطقة الجليل ووادي عارة، والجدل القانوني والسياسي بشأن شرعية هذه المشاريع. كما تناقش هذه المشاريع في الإطار العام لمكانة المواطنين العرب داخل إسرائيل، وتدّعي أن تشريع هذه المخططات التهودية، حتى لو كانت على حساب حقوق المواطنين العرب ووجودهم، يعود إلى تعريف دولة إسرائيل دولة يهودية، وإلى غياب دستور يحمي وجود المواطنين العرب وحقوقهم، وأساساً حقهم في المسكن.

يشكل المواطنون الفلسطينيون داخل إسرائيل نحو ١٧٪ من مجمل سكان الدولة. ويوجد في دولة إسرائيل حالياً نحو ١٢٠٠ بلدة، منها ١٣٧ بلدة عربية فقط. فبعد نكبة ١٩٤٨، والمصادرات الواسعة التي نفذتها دولة إسرائيل لأراضي المواطنين العرب، وسيطرتها على أملاك المواطنين العرب الذي تركوا البلد قسراً في سنة ١٩٤٨، وهو ما يسميه القانون الإسرائيلي "أملاك الغائبين"، لم يتبقّ للمواطنين العرب سوى ٣,٥٪ تقريباً من مساحة البلد. ومع أن عدد المواطنين العرب داخل إسرائيل تضاعف ٧ مرات تقريباً، إلا أنه لم تُبن منذ سنة ١٩٤٨ ولا بلدة عربية جديدة واحدة، كما أنه وبسبب المنظومة القضائية والأيدولوجية لملكية الأراضي التي تتحكم فيها دولة إسرائيل، فإن المواطنين العرب لا يستطيعون شراء أو استئجار العقارات في نحو ٨٠٪ من مساحة الأراضي داخل البلد. وفي المقابل، أنشأت دولة إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ نحو ٧٠٠ بلدة يهودية، وهي تعمل بشكل دائم على تطوير البلديات اليهودية وإنشاء مزيد من المجمعات السكنية اليهودية^١.

ويُعتبر المشروع المسمى "تطوير النقب والجليل"، والذي يهدف مبدئياً إلى تكثيف

* محام مختص بالقانون الإداري، يعمل في قضايا الأرض والمسكن والتنظيم والبناء، ويدرس لنيل شهادة الدكتوراه في القانون في جامعة تل أبيب.

الوجود اليهودي في الجليل والنقب ومناطق أخرى، من أضخم المشاريع التي وضعتها حكومة إسرائيل منذ قيامها حتى اليوم. وفي إطار هذا المشروع، أحييت المؤسسات الإسرائيلية المختصة مجموعة من المخططات لإقامة بلدات وأحياء سكنية يهودية جديدة بعد مصادرة مساحات واسعة جداً من أراضي المواطنين العرب، وعلى حساب الحاجات السكنية والتطويرية للبلدات العربية.

”تطوير” البلد أم ”تهويد” البلد؟

وضعت مؤسسات حكومة إسرائيل مشاريعها الإسكانية في الجليل والنقب تحت مسمى ”تطوير” الجليل والنقب. وتهدف هذه التسمية إلى تسويق هذه المخططات كمخططات إسكانية بقصد تطوير البلد، لا إلى توطين اليهود بالضرورة. بل إن هذه المؤسسات دأبت دائماً على دحض الادعاء أن هذه المخططات تهدف إلى تهويد البلد، وعلى تصويرها كمخططات مهنية تساهم في التطوير. ومع ذلك، فإن الحقائق الميدانية تدل على أن هذه المشاريع هي مشاريع لتكثيف الوجود اليهودي في البلد، وأذكر منها ما يلي:

أولاً: البلدات التي أقيمت في إطار مشاريع تطوير البلدات هي بلدات يهودية فقط. ففي المقابل، لم تنشأ حتى اليوم، ومنذ سنة ١٩٤٨، ولا بلدة عربية واحدة. فإذا كانت هذه المشاريع لتطوير البلد فمن غير المعقول أن يكون التطوير من خلال بلدات يهودية فقط، وليس من خلال إنشاء بلدات عربية أيضاً.

ثانياً: إن عدداً كبيراً من التجمعات السكانية التي أقيمت في إطار مشاريع تطوير البلد، هو مجمعات سكنية لمجموعات محددة من المجتمع اليهودي يكون الحصول على شقة سكنية فيها منوطاً بشروط عديدة لا تنطبق على المواطن العربي مثل: المستوى المعيشي العالي؛ الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وحتى إثبات الأمانة الصهيونية.

ثالثاً: إن القوانين التي نظمت عمل وصلاحيات المؤسسات الحكومية الإسرائيلية العاملة في هذا المجال مثل ”سلطة تطوير الجليل” و”سلطة تطوير النقب” تنص على أن إحدى وظائف هذه المؤسسات هي ”توطين الجليل” و”توطين النقب” وزيادة هجرة القادمين الجدد اليهود إلى هذه المناطق، بينما لا تتحدث هذه القوانين عن مشاريع إسكان العرب.^٢ كما أن البرنامج الذي أعلنته سلطات تطوير الجليل والنقب يتحدث بشكل واضح عن توطين ٣٠٠,٠٠٠ يهودي في الجليل، و٣٠٠,٠٠٠ في النقب على الأقل حتى سنة ٢٠٢٠.^٣

رابعاً: بدأت المؤسسات الإسرائيلية المختصة تعلن بشكل واضح أهداف هذه المشاريع كمشاريع لتكثيف الوجود اليهودي وللسيطرة على التغير الديموغرافي، وكمشاريع لبسط السيادة الإسرائيلية على أنحاء البلد كافة. وهذا ما عرضته وحدة الاستيطان في الوكالة الصهيونية قبل أقل من عام تقريباً بشأن مخطتها لبناء أربع بلدات يهودية جديدة في الجليل.^٤

المخططات الحكومية في الجليل ووادي عارة

بعد سنة ١٩٤٨، عملت حكومة إسرائيل مباشرة على إنشاء البلدات اليهودية. وكان الهدف

وراء إنشاء هذه المجمعات السكنية اليهودية، أمرين في الأساس: أولاً، قطع التواصل الجغرافي بين البلدات العربية لإفشال أي طلب للحكم الذاتي من قبل المواطنين العرب؛ ثانياً، الحفاظ على أغلبية يهودية داخل دولة إسرائيل.^٥

وتركزت البلدات اليهودية في بداية الأمر، على رؤوس الجبال والمناطق العالية وسميت بالمطلات، لأنها تطل على البلدات العربية المحاذية لها، كما أن هذه البلدات أقيمت بين البلدات العربية وفي المناطق التي كانت مُعدّة مبدئياً لتطور البلدات العربية. لكن بعد أن أدركت المؤسسات الإسرائيلية أن هذا النهج من البناء لا يحقق لها الغايات السياسية والديموغرافية المذكورة بشكل كبير، انتقلت إلى طرح مجموعة واسعة من البلدات اليهودية الكبيرة، ومنها: مدينة "نتسيرت عيليت" التي أقيمت على أراضي مدينة الناصرة؛ مدينة "كرميئيل" التي أقيمت على أراضي البلدات العربية في منطقة الشاغور؛ مدينة "معالوت" التي أقيمت على أراضي بلدة ترشيحا؛ بلدة "كفار فريدم" التي أقيمت على أراضي بلدة ترشيحا وقرية يانوح وكفر سميع؛ بلدة "كتسير" التي أقيمت على أراضي البلدات العربية في وادي عارة.

وقد كثفت المؤسسات الإسرائيلية في العقد الأخير، عملها في هذا المجال، ووضعت لنفسها هدف توطين ٣٠٠,٠٠٠ ساكن جديد في الجليل على الأقل. كما أنها خطت لإنشاء نحو ٨٨,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة للقادمين الجدد في منطقة الجليل، وفي عشرات البلدات الجديدة في أنحاء البلد. ومن المخططات الأخيرة في الجليل والمثلث أذكر ما يلي:

(١) **مخطط إجلاء أهالي حي رمية العرب من مدينة كرميئيل**، والحديث هنا هو عن حي عربي تسكنه مجموعة من العائلات العربية. ففي سبعينيات القرن الماضي صادر وزير المالية أراضي الحي "من أجل المصلحة العامة"، ومؤخراً باشرت السلطات الإسرائيلية إجلاء أهالي الحي من أجل إقامة عمارات سكنية لتوسيع مدينة كرميئيل، واستصدرت لهذا الغرض قراراً قضائياً من المحكمة المركزية في حيفا.^٦ ومع ذلك، يواصل سكان الحي حتى اليوم نضالهم الشعبي والقضائي من أجل البقاء في أراضيهم.

(٢) **مخطط إقامة مدينة لليهود المتزمتين في وادي عارة**، وهو مخطط لإقامة بلدة يهودية لليهود المتزمتين (ما يُعرف "بالحريديم") في وسط منطقة وادي عارة. وقد اعترض سكان وادي عارة والمؤسسات العربية الحقوقية والتخطيطية على هذا المخطط لأنه يأتي على حساب البلدات العربية في هذه المنطقة، ويهدف إلى توطين اليهود فقط. وفي نهاية المطاف، تمت المصادقة على المخطط بمساحة أقل مما كان مقترحاً في بداية الأمر، كما تقرر أن تكون مدينة حريش مدينة مفتوحة للجمهور كافة، وليس لليهود المتزمتين فقط.^٧

(٣) **مخطط الوكالة الصهيونية لتوطين ١٠٠,٠٠٠ يهودي في الجليل**، وهو مخطط قدمته وحدة الاستيطان في الوكالة اليهودية إلى الدوائر الحكومية في إسرائيل لتوطين ١٠٠,٠٠٠ يهودي في وسط منطقة الجليل، وذلك من خلال إقامة أربع بلدات يهودية جديدة، هي: مستعمرة يسكار التي ستقام بين: شفاعمرو، وإعبلين، ودير حنا، وكوكب أبو الهيجاء، وبئر المكسور، في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي مسغاف على أراضي تاريخية تابعة لقرية إعبلين؛ مستعمرة حروب التي ستقام بين البلدات العربية كفر مندنا، وبئر المكسور، وعرب الهيب، في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي عيميك يزراويل على أراضي صفورية التاريخية؛ مستعمرة شيبولت وتقع بين البعين، ونجيدات، وطرعان، في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي

الجليل الأسفل على أراضي طرعان التاريخية؛ مستعمرة رمات أربيل والمخطط لها أن تقام بمحاذاة عيلبون في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي الجليل الأسفل، على أراضي عيلبون التاريخية وأراضي حطين المهجرة.^٨ وتدعي المؤسسات الإسرائيلية أنها تعمل على إقامة بلدة عربية جديدة بمحاذاة قرىتي الجديدة والمكر في الجليل، وسيكون فيها ١٠,٠٠٠ وحدة سكنية، وعلى إقامة بلدة جديدة للمواطنين العرب الدروز في الجليل.^٩ ومع ذلك، لم تُعرض هذه المخططات على الجمهور بشكل رسمي حتى اليوم، كما أن مخطط البلدة العربية بالقرب من قرىتي الجديدة والمكر والمعروف ببلدة الطنطور يلاقي معارضة واسعة من قبل المواطنين العرب لأسباب عديدة منها أن جزءاً من البلدة المقترحة يقع على أملاك المهجرين، وأن المخطط يهدف إلى توطين المواطنين العرب الذين سيهجرون من مدينة عكا.

معارضة المواطنين العرب وجهات أخرى لمخططات التهويد

لا تلاقي المخططات الحكومية لإنشاء بلدات يهودية جديدة معارضة من المواطنين العرب فحسب، بل من منظمات يهودية أيضاً تُعنى أساساً بالتخطيط والبيئة. ويستند رفض هذه المخططات إلى حجج قانونية وتخطيطية أساسية، أذكر منها ما يلي:

(١) تأتي هذه المخططات على حساب البلديات العربية وحاجاتها. فالبلدات العربية تعاني أزمة سكنية خانقة تتمثل في حاجة سنوية إلى ٥٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً. ونتيجة عدم تأمين المشاريع الإسكانية في البلديات العربية، فإن هناك آلاف المباني في تلك البلدات، والمهددة بالهدم بحجة بنائها من دون رخصة. بمعنى آخر، بدلاً من أن تقوم حكومة إسرائيل "بتطوير" البلد من خلال إقامة بلدات يهودية جديدة وتوسيع البلديات اليهودية القائمة على حساب البلديات العربية، فإن عليها أن تقوم بتوسيع البلديات العربية وسد حاجاتها السكنية. فضلاً عن ذلك فإن إقامة البلديات اليهودية لبسط السيطرة الإسرائيلية والحفاظ على أغلبية يهودية، هي أمر عنصري.^{١٠}

(٢) إن إقامة البلديات اليهودية الجديدة تتعارض مع سياسة التخطيط العليا في إسرائيل، والتي تمثلت في المخطط الهيكلي القطري للبناء والتطوير رقم ٣٥، والذي يسعى لتكثيف السكن في البلديات القائمة وعدم إقامة بلدات جديدة والحفاظ على المناطق المفتوحة.^{١١} لقد كان هذا الادعاء مركزياً لدى الجمعيات الإسرائيلية اليهودية الفاعلة في مجالي التخطيط وحماية الطبيعة.

(٣) إقامة بلدات يهودية جديدة في الجليل تُضعف البلديات اليهودية القائمة، كما أن هذه البلدات ليست في المواقع المطلوبة للسكن للأزواج الشابة، أي أن هذه المخططات تمس المجتمع الإسرائيلي عامة، لا المجتمع العربي فقط.^{١٢}

لكن الدوائر الحكومية لا تعطي أجوبة واضحة عن هذه الملاحظات، وإنما تتذرع بادعاءات عامة مثل الحاجات التخطيطية التي تقف وراء هذه المخططات، وأن مؤسسات التنظيم والبناء القطرية في إسرائيل هي من يقرر في نهاية المطاف.^{١٣}

ورداً على هذه الادعاءات العامة التي تحاول أن تصور هذه المخططات كمخططات مهنية

وليست سياسية أو أيديولوجية، أود أن أشير إلى أن أعضاء مؤسسات التخطيط القطرية والإقليمية في إسرائيل، في أغلبيتهم، هم ممثلو وزارات حكومة إسرائيل، الأمر الذي يجعل القرارات التخطيطية في أكثر الأحيان، وبالذات عندما نتحدث عن مخططات من هذا النوع، قرارات سياسية إلى حد كبير. فضلاً عن ذلك، وبحسب تعليمات المستشار القضائي لحكومة إسرائيل، فإن إقامة أي بلدة جديدة في إسرائيل منوطة بقرارات الحكومة، وهو أيضاً ما يجعل هذه المخططات ميسية أكثر مما هي تخطيطاً.¹⁴

مشاريع التهويد من منظور حق المواطنين العرب في المسكن

في نظري، يجب أن نناقش قضية مشاريع تهويد الجليل والنقب من منظور أوسع وأشمل، هو مكانة المواطنين العرب وحقهم في المسكن في دولة إسرائيل. أعتقد بداية أن التعريف الدستوري لدولة إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية" يجعل المخططات التهويدية المذكورة شرعية في نظر حكومة إسرائيل، وحتى القضاء الإسرائيلي، لكن كان من المفروض أن يكون المركب الثاني لتعريف دولة إسرائيل، أي ديمقراطية، رادعاً للمخططات التهويدية التي تكون على حساب أراضي المواطنين العرب، والبلدات العربية أيضاً. بمعنى آخر، لو كان مركب "الديمقراطية" فاعلاً حقاً ويحمل الوزن الدستوري نفسه لمركب "اليهودية"، لما أباح القانون الإسرائيلي مصادرة أراضي المواطنين العرب لبناء المستعمرات اليهودية عليها، ولا أباح أن تكون هذه المستعمرات للحدّ من توسع البلدات العربية وقطع التواصل الجغرافي بينها. وفي الواقع، فإن القضاء الإسرائيلي، وحتى اليوم، صرّح بأن مساواة المواطنين العرب تحتّم قبول المواطنين العرب في التجمعات السكنية العامة، وأن تكون هذه التجمعات مفتوحة للجمهور جميعاً.¹⁵ لكن القضاء الإسرائيلي لم يتدخل في الحالات التي صودرت فيها أراضي المواطنين العرب والبلدات العربية من أجل بناء البلدات اليهودية عليها، كما ورد في الأمثلة التي ذكرتها. كما أن قرار القضاء الإسرائيلي بشأن حق المواطن العربي في الحصول على شقة سكنية في التجمعات اليهودية لا تسري على التجمعات اليهودية كافة.

وكذلك، فإنني أعزو تشريع هذه المخططات التهويدية، حتى لو كانت على حساب المواطنين العرب والبلدات العربية، إلى انعدام وجود حماية دستورية لحقوق المواطنين العرب، وأساساً حقهم في المسكن. فكما هو معروف، ولأسباب عديدة: سياسية وفكرية، داخلية وعالمية، لا يوجد لدى دولة إسرائيل حتى اليوم دستور. وقد استعاضت دولة إسرائيل عن الدستور بمجموعة من القوانين التي سمّاها الكنيست الإسرائيلي قوانين أساس، وأهمها على صعيد حقوق المواطن: "قانون أساس كرامة الإنسان وحرية"، و"قانون أساس حرية العمل". وبسبب غياب الدستور، فإننا لا نستطيع، حتى اليوم، أن نشير إلى اعتراف واضح في القضاء الإسرائيلي بالحق في المسكن، أي الحق لكل مواطن في أن يحظى بمسكن ملائم. ولا يوجد في القضاء الإسرائيلي قانون ينص على حق المواطن في المسكن. حتى "قانون أساس كرامة الإنسان وحرية" لا ينصّ بشكل واضح ومؤكّد على الحق في المسكن، وهو يتحدث فقط عن الحق في الملكية كحق لا تستطيع الدولة أن تمسه إلا بالشروط المحددة بالقانون. وفي نظري، لو وُجد في دولة إسرائيل دستور، أو على الأقل قانون أساس يحمي حقوق المواطنين

العرب والحق في المسكن، لكان من الصعب على دولة إسرائيل اقتراح المخططات التهودية على حساب حقوق المواطنين العرب ووجودهم، أو الدفاع عنها قضائياً. ولو اعترف القضاء الإسرائيلي بحق المواطن العربي في المسكن والتطور لما كان من الممكن تشريع مخططات تأتي على حساب أراضي المواطنين العرب، وعلى حساب تطور البلديات العربية.

ومن الجدير ذكره أن هناك تزايداً في عدد المواطنين العرب الذين سكنوا في البلديات التي أقيمت في الجليل على أنها بلدات يهودية، وأصبحت نسبة العرب فيها ملحوظة إلى حد كبير. وأذكر على سبيل المثال نسبة المواطنين العرب المتزايدة في مدينة "نتسيرت عيليت" [الناصرية العليا] التي خُطمت لتكون بلدة يهودية على أراضي مدينة الناصرة، ونسبة المواطنين العرب المتزايدة في مدينة "كرميئل" التي تم تخطيطها لتكون بلدة يهودية في صميم منطقة الشاغور العربية في الجليل. أي أن المواطنين العرب أصبحوا يرون في إمكان سكنهم في هذه البلديات اليهودية أسلوباً جديداً لإفشال نيات ومخططات دولة إسرائيل التي خططت هذه البلديات اليهودية لتكثيف الوجود اليهودي، وحسم المعركة الديموغرافية لمصلحة الوجود اليهودي. ولهذا كان قرار لجان التنظيم والبناء بأن تكون بلدة حريش الجديدة في وادي عارة مفتوحة للجمهور كله وليس لليهود المتزمتين فقط، انتصاراً في نظر العديد من المواطنين العرب، لأنه يمكن المواطنين العرب من السكن فيها على غرار البلديات اليهودية التي ذكرتها سابقاً. وفي نظري، إذا اخذنا في الحسبان حقيقة أن نسبة كبيرة من المواطنين العرب لا تملك القدرة المادية لشراء الشقق السكنية في البلديات اليهودية، وأن المواطن العربي العادي يفضل البناء على أرضه الخاصة، فإن الانتصار المذكور - على الرغم من قيمته المعنوية والميدانية وفق وجهة نظر كثيرين - لا يكفي لحماية وجود المواطنين العرب والبلديات العربية داخل إسرائيل، ولا يبطل الحاجة إلى تأمين الحماية الدستورية لوجود المواطنين العرب وحقوقهم في البلد، والتي أراها الضمان الأقوى لمنع المخططات الحكومية التي تأتي على حساب المواطنين العرب والبلديات العربية. ■

المصادر

- ١ قيس ناصر، "ضائقة السكن وهدم البيوت في المجتمع العربي في إسرائيل: عوائق حالية وتوصيات للتغيير" (الناصرية: المركز العربي للحقوق والسياسات - دراسات، ٢٠١٢).
- ٢ المادة ٥ (٨)، "قانون سلطة تطوير الجليل - ١٩٩٣"، كتاب القوانين رقم ١٤٢٨ - ١٩٩٣/٧/٢٨، ص ١٣٨ (بالعبرية)، في الموقع الإلكتروني للكنيست الإسرائيلي، في الرابط التالي:
<http://www.pmo.gov.il/about/Projects/Documents/lawgalil.pdf>
- والمادة ٥ (٨)، "قانون سلطة تطوير النقب - ١٩٩١"، كتاب القوانين رقم ١٣٧٦ - ١٩٩١/١٢/٢٧، ص ٢٦ (بالعبرية)، في الموقع الإلكتروني للكنيست الإسرائيلي في الرابط التالي:
http://www.nevo.co.il/law_html/Law01/303_002.htm

- ٣ تقرير المسؤول عن تطبيق قانون حرية المعلومات في وزارة تطوير النقب والجليل، تل أبيب ٢٠١٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://index.justice.gov.il/Units/YechidatChofeshHameyda/YechidaShkufa/PeilotHayehida/Documents/202012%20%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85+%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D9%8A%D9%84>גב%20%PDF-%20%גבגג.pdf
- ٤ "وحدة الاستيطان تجدد مخطط تهويد الجليل"، "هآرتس"، ٢٠١٣/١٢/١، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2178931>
- ٥ سامي سموحة، "حكم ذاتي للعرب في إسرائيل؟" (القدس: مركز أبحاث المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٩)، ص ٦١ - ٦٢.
- ٦ قرار المحكمة المركزية في حيفا في ٤ / ٨ / ٢٠١٣، في ملف رقم ٣٥٥٧٦-١٢-١٠، "سواعد ضد دائرة أراضي إسرائيل"، الموقع الإلكتروني لإدارة المحاكم في إسرائيل (بالعبرية):
www.court.gov.il
- ٧ إعلان المركز العربي للتخطيط البديل بعنوان "الاستجابة لمطلب المركز العربي للتخطيط البديل بأن تكون مدينة حريش مفتوحة أمام عامة الجمهور"، الصادر بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
[http://www.ac-ap.org/site/detail/detail/detailDetail.asp?detail_id=4401343&seaWordPage=%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B4+](http://www.ac-ap.org/site/detail/detail/detailDetail.asp?detail_id=4401343&seaWordPage=%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B4)
- ٨ "وحدة الاستيطان تجدد مخطط تهويد الجليل"، "هآرتس"، ١ / ١٢ / ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره.
- ٩ تقرير لجنة التغيير الاقتصادي الاجتماعي في إسرائيل (٢٠١١)، ص ٢١٨ - ٢١٩ (بالعبرية)، في الموقع الإلكتروني التالي:
<http://hidavrut.gov.il>
- ١٠ انظر حديث عضو الكنيست حنا سويد، في جلسة لجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست في ٣ / ٢ / ٢٠١٤، بشأن موضوع "تهويد الجليل"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/pnim/2014-02-03.rtf>.
وانظر أيضاً المركز العربي للتخطيط البديل، "ما وراء المخطط الجديد القديم لتهويد الجليل"، ١٠ / ١ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.ac-ap.org/site/detail/detail/detailDetail.asp?detail_id=4485441&seaWordPage=%D9%85%D8%A7+%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85+%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D9%8A%D9%84
- ١١ جمعية "بمكوم - مخططون لأجل حقوق التخطيط"، "من يحتاج إلى بلدات جديدة"، ورقة موقف، ٢٠٠١ (بالعبرية).

- ١٢ انظر حديث عضو الكنيست دوف حنين، في جلسة لجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست في ٣ / ٢ / ٢٠١٤، بشأن موضوع "تهويد الجليل"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/pnim/2014-02-03.rtf>.
- ١٣ انظر حديث يرون شينين من الوكالة الصهيونية وبصيل سلومون من وزارة الداخلية وبني درايفوس من وزارة الاسكان، في جلسة لجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست في ٣ / ٢ / ٢٠١٤، بشأن موضوع "تهويد الجليل"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/pnim/2014-02-03.rtf>
- ١٤ تعليمات المستشار القضائي لحكومة إسرائيل، تعليمات رقم ١٨٠٠ - ١ بعنوان "اتخاذ قرار بخصوص إقامة بلدات جديدة" - ٦ / ١٢ / ٢٠١٤. (بالعبرية)، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://index.justice.gov.il/Units/YoezMespati/HanchayotNew/Seven/11800.pdf>
- ١٥ قرار محكمة العدل العليا في قضية رقم ٦٦٩٨/٩٥، "عادل قعدان ضد دائرة اراضي إسرائيل" (٢٠٠٠)، (بالعبرية)، في الموقع الإلكتروني لـ "إدارة المحاكم في إسرائيل":
www.court.gov.il

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أرض أكثر وعرب أقل:
 سياسة "الترانسفير" الإسرائيلية
 في التطبيق ١٩٤٩ - ١٩٩٦

نور الدين مصالحة

٣٣١ صفحة ٨ دولارات